



الرسالة اللوئية في امتناع لو الشرطية

جواد نيكوى

المقدمه

ان (لو) من بحوث الادب المطولة المعقدة ، قد ناقش النحاء فيها اكثر مما به الكفاية ، فتارة يجرونها لمباحث فلسفية منطقية ، من العلل الانحصارية و الدلالة المنطوقية ، الى دلالة المفهوم المخالفة. و تارة يدعمون كلامهم فيها بعلوم اللغة الاعتبارية ، يلقون الكلام و يطيلون ، يردون و يثبتون .

فلما رأيت التشويش في كتبهم ، و أشعرت بشيء من الخلط في بيانهم ؛ قررت أن أكتب رسالة استدلالية ، بتعليقات متقنة ، في كشف الغطاء عن صوب الحقيقة ، و الله المعين المستعان ، و عليه المعول للصواب. و لكن للأسف لا اقدر على استقصاء البحث عن لو و استيفائه فان المجال ضيق غير فسيح . فانما نتعرض هنا لـ لو الشرطية الماضية : امتناع فيها . و بالإرغام سيفوتنا معظم المباحث فيها ، نتركها في زوايا الخمول راجين يوما يوفقنا الله بالاتمام . فعلى العبد المسئلة و من الرب العطية !

و تشتمل رسالتنا هذه على مبحثين و الخاتمة . فالمبحث الاول سنقوم فيه بعرض الانظار في دلالة لو على الامتناع اجمالا ثم تفصيلا فننسب الآراء الى اصحابهم ، و ربما نناقش في نسبتها لبعضهم ، أ صحيح ام سقيم ؟

و اخيرا نلقى الضوء على مقال سيبويه و نبين معناه و نبرهن على صواب ما يفهم منه. ثم نتقل الى الثانى من المبحثين مريدى الوصول لمصيب الاقوال فنتشاجر في الخلاف بينهم و نستهدى الى ما تكلفه اقل و منهاجه احق و سوف نبه من خلاله على مواضع زلت فيها الاكابر و تاهت عندها المشاعر.





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

و في النهاية سنتحدث عن فوائد و لطائف ، هي خاتمة المباحث و المسائل . ثم ان هناك رسالة في مبحثنا مسماه بـ«كشف الضوء في معنى لو» لعثمان النجدي و حسن فلاح أوغلي ، ضبطه يوسف عبد الله الجوارنة في مكتوبه : «بحوث في اللغة». يمكن الحصول عليه بالمكتبة الشاملة.

١. الاقوال في لو الشرطيّة الماضيّة

١-١. اجمال الآراء

أما الآراء التي جمعتها من بين اقاويلهم و عثرت عليها من بين كتبهم فخمسة. اذكره بالاجمال :

الف. حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط و هو القول الجارى على السنة قدماء المعربين

ب. حرف يدل على امتناع الشرط فقط . اختاره المحققون من ابن مالك و ابنه و الاشمونى و المرادى و ابن هشام والسيوطى و عباس حسن فرينجى

ج. حرف لا يدل على الامتناع فى شىء فقد عزى للشلوبين و ابن هشام الخضراوى و لكننى لم احصل على كتبهما

د. انها مرّة حرف امتناع لامتناع اي امتناع الشرط لامتناع الجواب(خلاف القول الاول) و احيانا لا يدل على شىء من الامتناع ؛ انه قول ابن الحاجب و قد ارتضاه الرضى عليه من الله الرضا باختلاف غير شامل

هـ . هي كما فى القول السابق الا انها حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط . فهى إذن حرف امتناع لامتناع احيانا و حرف غير دال على شىء من الامتناع بعض الاحيان و هذا





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

هو قول الجامي و السامرائي (غير ان الجامي جعل للو هذه ، استعمالا آخر موافقا لمدعى ابن الحاجب)

٢-١. التفصيل

و لتفصيلها و بسط البحث فيها سناتي بنص عبائهم ، بعض المشاهير منهم ، و نناقش الامر :

١-٢-١. القول الاول

فلنبدا بمقال الجمهور الذي نسب للاخفش و الفراء و المبرد و غيرهم من القدماء ! و لكن لازم ان يعلم انه لا يوجد موضع بالضبط في كلام هولاء الثلاثة ، يذكر فيه : ان (لو) حرف امتناع لامتناع . أو على الاقل انني لم اعثر عليه فان الاخفش و الفراء لم تطبع مكتوباتهم بعد ، أأ قليل لا ذكر فيه لامتناع (لو) على الوجه السالف و المبرد لم أراه يتحدث عما ذكر صراحة الا قد نقل عنه في كتب اللغة ما يعيننا كما سيأتي بحول الله . فعلى هذا سنذكر نص المتأخرين عنهم من ابن السراج و الزجاجي و ابن فارس و... لكن قبله سنلقى الضوء على بعض اشارات الثلاثة المذكورة الى امتناع (لو) مزيدا لتبيين الوضع.



١-٢-١-١. الاخفش ، الفراء و المبرد

قال الاخفش (القرن ٢) في معاني القرآن:





الرَّسَالَةُ اللَّوِيَّةُ فِي امْتِنَاعِ لَوْ الشَّرْطِيَّةِ

«قَالَ {وَلَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ} ... لِأَنَّ

"لَوْ" لَمْ تَقْعِ ..»^١ (الخ)

وقال في موضع آخر:

«{وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} ...

أى: "لَوْ يَعْلَمُونَ" لانهم لم يكونوا علموا قدر ما يعاينون من

العذاب»^٢ (الخ)

و قال الفراء:

«فإذا كان ما قبل إلا فيه جحد جَعَلَتْ ما بعدها تابعا لما قبلها؛ ...

ومثله قوله: {فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم

يونس} ... ومثله: {فلولا كان من القُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ

ينهون عن الفساد في الأرض} ثم قال: {إلا قليلا ممن أنجينا

منهم} ... ولو كان ما بعد (إلا) في هاتين الآيتين رفعا على نيَّة

الوصل لكان صوابا؛ مثل قوله: {لو كان فيهما آلهة إلا الله

لفسدتا} فهذا نيَّة وصل»^٣ (الخ)

فهذه العبائر لا تدل أكثر من ان لو حرف امتناع اجمالا.والذى نقل عن المبرد

(القرن ٣) اقل من هذه دلالة فقد جاء في لسان العرب:

«قال المبرد: (لَوْ) تُوجِبُ الشَّيْءَ مِنْ أَجْلِ وَقُوعِ غَيْرِهِ»^٤ (الخ)

١. معاني القرآن للأخفش (١) / ١٦١

٢. معاني القرآن للأخفش (١) / ١٦٥

٣. معاني القرآن للفراء (١) / ١٥١

٤. تهذيب اللغة - موافقا للمطبوع (١٥) / ٢٩٨ تاج العروس من جواهر القاموس (٤٠) / ٤٧٨ لسان العرب (١) / ١٢٣





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

١-٢-١. نصوص من القرن الثالث الى الثامن

و اما صريح العبارات فقد قال ابن السراج (القرن ٣) في الاصول:

«(لو) و هو كإن التي للجزاء؛ لأن إن توقع الثاني من أجل وقوع الأول و لم تمنع الثاني من أجل إمتناع الأول تقول: إن جئتني أكرمتك فالإكرام إنما يكون متى إذا كان منك مجيء و تقول: لو جئتني لأكرمتك و المعنى: أنه امتنع إكرامى من أجل امتناع مجيئك.»^١(الخ)

و جاء فى الصحابى:

«لوه» تدل على إمتناع الشيء لامتناع غيره، تقول: لو حَضَرَ زيدٌ لحضرت فامتنع هذا لامتناع هذا.»^٢(الخ)

و قال الزجاجى (القرن ٤) فى اللامات:

«اعلم أن لو تليها الأفعال ومعناها أن الشيء ممتنع لامتناع غيره ... وذلك قولك لو جاء زيد لأكرمتك والمعنى إن إكرامى إياك إنما امتنع لامتناع زيد عن المجيء فهذا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره.»^٣(الخ)

و فى كتابه الآخر:

«(لو) يمتنع بها الشيء لامتناع غيره كقولك لو جاء زيد لأكرمته معناه امتنعت الكرامة لامتناع المجيء.»^٤(الخ)

١. الأصول فى النحو، ج ٢، ص: ٦٩

٢. الصحابى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها (ص: ١١٩) (لابن فارس فى القرن ٤)

٣. اللامات (ص: ١٢٧)

٤. حروف المعانى والصفات (ص: ٣)





الرسالة اللوئية في امتناع لو الشرطية

١-٢-١-٣. لم اعثر على ما نسب للرماني

و قال ابراهيم محمد في هامش الإيضاح في شرح المفصل ج ٢، ص: ٢٣٧ انه يقول الرمانى (القرن ٤) فى معانى الحروف : و معناها امتناع الشيء لامتناع غيره انتهى قول ابراهيم محمد . فعلى هذا هو ايضا من الجمهور ولكنى مهما فتشت فى معانى الحروف و غيره من كتب الرمانى لم اجد ما نقل عنه .

والبطليوسى (القرن ٥):

«ويجوز فى لو أن تكون هى التى تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره.... ويجوز أن تكون لو هى التى يراد بها معنى التمنى»^١ (الخ)

و قال الانبارى (القرن ٦):

«وإنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره»^٢ (الخ)

و فى مفتاح العلوم للسكاكى (القرن ٧):

«ولو لنحوك الشرط فى الماضى على امتناع الثانى لامتناع الأول»^٣ (الخ)

ثم قال ابن عصفور^٤ (القرن ٧):

١. الحلل فى شرح أبيات الجمل (ص: ١٠)

٢. الإيضاح فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١١ / ٦٤)

٣. مفتاح العلوم (ص: ١٢١)

٤. قال السبكي قد اختار ابن عصفور رأى الجمهور و حمل كل الموارد المشككة على لو الاستقبالية . راجع عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح،

ج ١، ص: ٣٣٩





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

«و قد تخرج عن بابها، و تكون بمعنى «إن» الشرطية...و قد تخرج عن بابها بأن تستعمل للتمنى...لأنه لا يتصور فيه معنى الشرط و لا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره»^١ (الخ)

فيفهم من كلامه ان الاصل في لو: الامتناع .

١-٢-٢. القول الثاني

فكما سلفنا يودى القول هذا ان لو تدل على امتناع الشرط مباشرة ثم تنفى من الجواب قدر المساوى اى تنفى الجواب الذى كان يحصل بسبب الشرط لا مطلق الجواب فعليك لتوضيح هذا بقول ابن مالك (القرن ٧) فى الكافية الشافية :

«و العبارة الجيدة فى «لو» أن يقال: «حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوت ثبوت تاليه»...فقيام زيد من قولك: «لو قام زيد لقيام عمرو» معلم بانتفائه فيما مضى، و كونه مستلزما لثبوت قيام من عمرو، و هل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرض لذلك، بل الأكثر كون الثانى و الأول غير واقعين. «(الخ)^٢»

و قال ابنه (القرن ٧) فى الدرء: *رتمال جامع علوم انساني ومطالعات فربك*

«لكن لو للتعليق لا للايجاب فلا بد من كون شرطها منتفيا و اما جوابها فان كان مساويا للشرط فى العموم كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فلا بد من انتفائه ايضا و ان كان

١. شرح جمل الزجاجى، ج ٣، ص: ٢١-٢٠

٢. شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص: ١٧٤-١٧٣





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

اعم من الشرط كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط^١ (الخ)

١-٢-٢-١. ليس قدح ابن هشام لبدرالدين بمستقيم

وهكذا قد قال بدر الدين في شرح التسهيل ايضا و لكن قد رماه ابن هشام و نسبه الى اختيار قول ابن الحاجب و ليس كذلك و توضيح ذلك ان ابن الناظم في شرح التسهيل بعد اختياره القول الثاني الذي نحن فيه قال ما هذا نصه: [لان غاية ما فيه ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل و ذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره]^٢ (الخ) فاورد عليه ابن هشام ان ضمير (ه) في قوله [امتناعه] يعود على الشرط المتقدم ذكره فهذا هو قول ابن الحاجب (الذي قد مضى بالاجمال)^٣ و لكن ليس واردا فواضح انه يعود على الجواب فقد ملأ بدر الدين كتابه بقوله [امتناع الثاني لامتناع الاول] فلا يقدره انه مرة لم يذكر مرجع الضمير اللفظي لان المرجع لا يذكر احيانا بقريته السياق و المعنى و هذا ما يسميه النحويون بالمرجع المعنوي نظيره قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ}.

و على ما بدا لي ، بهذا الرأى نطق الشيخ بهاء الدين السبكي (القرن ٨) في عروس الافراح^٤ و قد اطال الكلام فيها و جاء بتطبيقات مفيدة . فعلى طالب المزيد الرجوع!

و الى هذا المنهج قد مشى المرادى (القرن ٨) في الجنى الدانى :

١. شرح ألفية ابن مالك (الدرّة المضيئة) لابن الناظم، ص: ٢٧٧

٢. شرح التسهيل ج ٣ ص ٤٧١

٣. مغنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٤٢

٤. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج ١، ص: ٣٦٠-٣٣٧





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

«فقد اتضح بذلك أن لو تدل على أمرين: أحدهما امتناع شرطها، والآخر كونه مستلزماً لجوابها. ولا تدل على امتناع الجواب، في نفس الأمر، ولا ثبوته. فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى، وبكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو. وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له، لا تعرض»^١ (الخ)

و قد اجتبي ابن هشام (القرن ٨) هذا الرأي في كتبه. قال في المغنى:

«أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، و لا دلالة لها على امتناع الجواب و لا على ثبوته، و لكنه إن كان مساويا للشرط في العموم ... لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، و إن كان أعم ... فلا يلزم انتفاؤه، و إنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط، و هذا قول المحققين»^٢ (الخ)

و قال الاشموني (القرن ٩):

«و يلزم كون شرطها محكوما بامتناعه... و أما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، نعم الأكثر كونه ممتنعا. و حاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه، نحو: و لو شئنا لرفعناه بها (الأعراف: ١٧٦) و كقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا، و إلا لم يلزم نحو: لو كانت الشمس طالعة

١. الجنى الدانى فى حروف المعانى (ص: ٢٧٤)

٢. مغنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٥٨





الرسالة اللوئية في امتناع لو الشرطية

لكان الضوء موجودا، و منه: «نعم المرء صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه»^١ (الخ)

و تبعهم السيوطي فقال:

«(و المختار) في تحرير العبارة في معناها (وفاقا لابن مالك) أنها
حرف يقتضى (امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه) من غير تعرض
لنفي التالى»^٢ (الخ)

و من المتأخرين انه هو عباس حسن ذهب بمذهبهم في النحو الوافي^٣

١-٢-٣. القول الثالث

اما ثالث الاقوال فما وجدت شيئا من كتبهما في برامج النور و لا في المكتبة الشاملة و لا
غيرهما من الكتب بهيئة pdf و... الا ان هناك كثيرون يروون و ينقلون اقاويلهم ولكن
النقل لا يغنى من الحق شيئا فعلى من له يد على الكتب ان يراجع ما يكفيه.

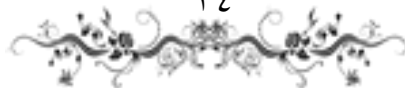
١-٢-٤. القول الرابع

هذا القول كأن ابن الحاجب (القرن ٧) اول مدعيه فقاله في مواضع من الايضاح ابرزها:
«كقولك في «إن»: «إن أكرمتني أكرمتك»، فمعناه الاستقبال فيهما،
و في «لو»: «لو أكرمتني أكرمتك»، فمعناه المضى على سبيل
التقدير... و ظاهرها الدلالة على أن الثاني متتف، فيلزم منه انتفاء
الأول ضرورة أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب... ألا ترى

١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني، ج ٤، ص: ٥٠

٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو، ج ٢، ص: ٣٨٥

٣. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة، ج ٤، ص: ٤٥٩





الرسالة اللوئية في امتناع لو الشرطية

إلى قوله تعالى: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا... و قد تأتي على معنى أن الأول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم، إلا أنه لا يكون الثاني منتفيا، و ذلك فى مثل قوله فى الحديث «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»، و فى مثل قوله تعالى: وَ لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ... و لكن مثل ذلك إنما يأتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني، و ذلك قد يكون من خارج، و قد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذى تضمّنته»^١ (الخ)

فلا يخفى تقسيمه لو الشرطية الى قسمين مشتركين اشتراكا لفظيا. (ويمكن ان نقول انها من الحقيقة و المجاز و هكذا فى القول الخامس)

ثم اقتفى أثره الرضى (القرن ٧)، ذلك العالم الجليل، فقال فى شرح الكافية:

«و الصحيح أن يقال كما قال المصنف: هى موضوعه لامتناع الأول لامتناع الثانى، أى أن امتناع الثانى دلّ على امتناع الأول، لكن لا للعلّة التى ذكرها، بل لأن «لو» موضوعه ليكون جزاؤها مقدّر الوجود فى الماضى، و المقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه، فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أى الجزاء، لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه؛ و قد يجىء جواب «لو» قليلا، لازم الوجود فى جميع الأزمنة فى قصد المتكلم، و آية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب، و أليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير، لأنك تحكم فى الظاهر أنه لازم للشرط الذى نقيضه أولى باستلزام ذلك



١. الإيضاح فى شرح المفصل، ج ٢، ص: ٢٤٠-٢٣٧





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

الجزاء، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط و لتقيضه، فيلزم وجوده أبداً، إذ النقيضان لا يرتفعان؛ مثاله: لو أهنتني لأكرمتك، فإذا استلزمت الإهانة الأكرام، فكيف لا يستلزم الأكرام الأكرام؛ و منه قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ» إلى قوله: «مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ»، أي: لبقيت»^١ (الخ)

١-٢-٥. القول الخامس

قال الجامي رحمه الله عليه :

«فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر نية، و ما كان حصوله مقدرًا في الماضي كان متفياً فيه قطعاً. فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به أيضاً... و استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف، و قد تستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم، ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا [الأنبياء: ٢٢]. فإن لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الإلهة و على أن الفساد منتف... و له استعمال ثالث، هو أن يقصد بيان استمرار شيء فيرتبط بأبعد النقيضين عنه كقولك: (لو أهانني لأكرمته) لبيان استمرار وجود الإكرام، فإنه إذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام!»^٣ (الخ)

و قال الدكتور السامرائي :

١. الآية ٢٧ سورة لقمان؛

٢. شرح الرضى على الكافية، ج ٤، ص: ٤٥٢-٤٥١

٣. شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو، ج ٢، ص: ... - ٤٣٦





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

«لو و هي من أدوات الشرط ، ثم هي قد تكون: ١- امتناعية نحو قوله تعالى: {و لو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك} [آل عمران: ١٥٩] وقوله: {و لو شاء الله لجعلكم امة واحدة} [المائدة: ٤٨]. و تسمى حرف امتناع لامتناع ، و معناه امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشرط ، نحو (لو زرتني لاكرمتك) فامتنع الاكرام لامتناع الزيارة. ٢- شرطية غير امتناعية نحو قوله تعالى: {و لو اسمعهم لتولوا و هم معرضون} [الانفال: ٢٣] إذ لا يصح أن يقال: امتنع التولى لامتناع الاسماع ، بل هم متولون على كل حال اسمعهم ام لم يسمعهم....»^١ (الخ)

و هذا القسم الثاني الذي ذكره ، غير لو الاستقبالية التي بمعنى إن فانه قد ذكرها لاحقا في القسم الرابع من أقسام لو .
و الظاهر ان الجامي جعل الاستعمال الاول من الحقيقة و الثاني و الثالث من المجاز و السامرائي جعل الاقسام من الاشتراك اللفظي و الله اعلم^٢.



١-٢-٥-١. طريفة

من الطرائف ان ما ضبط من كلام الشيخ بهاء الدين رحمه الله عليه يترجح و يتردد بين القولين الثاني و الرابع . ففي نسخة: [لو ترد شرطية فتقتضى امتناع شرطها و استلزامه لجوابها] و في اخرى: [لو ترد شرطية ، فتقتضى امتناع شرطها لامتناع جوابها و استلزامه

١. معاني النحو ج ٤ ص ٧٦

٢. جاء في الأشباه و النظائر في النحو، ج ٤، ص: ٥٤ ضمن كلام ابي العباس الحراني: [...و كان يمكننا أن نقول: إن حرف لو دالة على انتفاء الجزاء، و قد تدل أحيانا على ثبوته إما بالمجاز المقرون بقرينه أو بالاشتراك، لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس مع أن هذا إن قاله قائل كان سائعا في الجملة، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مقولة بالاشتراك أو التواطؤ أو بالحقيقة و المجاز؟] (الخ)





الرسالة اللويّة في امتناع لو الشرطيّة

لجوابها] و النسخة الاولى قد شرحها السيد على خان رحمه الله عليه في الحدائق^١ و الثانية وضحها المدرس الافغانى رحمه الله في الكلام المفيد^٢ و لا احد منهما تعرض بما في نسخة غيره فظهر الشيخ عند السيد قائلا بقول ابن مالك و عند المدرس بقول ابن الحاجب .

١-٢-٥-٢. رأى سيبويه

ذاك الذى مرّ، هو بالنسبة الى الاقوال الخمسة و قد بقى هناك من لا يمكن الاستخفاف بقوله و عدم الاعتناء به: أنحى النحاء و اشهرهم: ابى بشر الملقب بسيبويه فقد قال فى كتابه :

«و أمّا لو فلما كان سيقع لوقوع غيره»^٣ (الخ)

١-٢-٥-٣. سيبويه يشتري لمن يدفع اكثر

فهذا الكلام ، بما فيه من السهولة و الاختصار كسائر مقولاته ، قد شنّ حربا بين مفسرى كتابه فى اقتضاء مراده . فكل يدعى وصلا بليلى ، قائلا انه قد عنى كذا و كذا فهذا هو ابن هشام يقول :

«و قد اتضح أن أفسد تفسير للو: قول من قال: حرف امتناع لامتناع، و أن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ٠٠٠٠ و لكن قد يقال: إن فى عبارة سيبويه إشكالا و نقضا. فأما الإشكال فإن اللام من قوله «لوقوع غيره» فى الظاهر لام التعليل، و ذلك فاسد ٠٠٠٠ و الجواب أن تقدر اللام

١. الحدائق النديّة فى شرح الفوائد الصمديّة، ص: ٨٩٦

٢. الكلام المفيد ص ٤٢٨

٣. كتاب سيبويه (٤/ ٢٢٤)





الرسالة اللغوية في امتناع لو الشرطية

للتوقيت ٠٠٠٠ أى أن الثانى يثبت عند ثبوت الأول. و أما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها دالة على امتناع شرطها، و الجواب أنه مفهوم من قوله «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع.»^١ (الخ)

و قد فسره ابن مالك قبله هكذا فى شرح الكافية .

و قال الأشموني:

«و عبارة سيويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، و هى إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع»^٢ (الخ)

و اليه مال عباس حسن فقال :

«و مما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين و هو: «أنها حرف امتناع لامتناع»؛ يريدون: أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط... و الصواب ما رده سيويه من أنها: حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره، أى: لما كان سيقع فى الماضى؛ لوقوع غيره فى الماضى أيضا. و هذه العبارة صحيحة دقيقة، لا تحتاج إلى تأويل، أو تقدير، أو زيادة.»^٣ (الخ)

فكما ترى انهم جعلوا سيويه من القائلين بالقول الثانى و يويدون كلامهم بمقاله و لكن من جهة اخرى هناك من يختلفون تفسيرهم لقوله تماما . قال ابن السراج :

«(لو) و هو كإن التى للجزاء؛ لأن إن توقع الثانى من أجل وقوع الأول و لم تمنع الثانى من أجل امتناع الأول تقول: إن جئتني أكرمتك فالإكرام إنما يكون متى إذا كان منك مجيء و تقول: لو جئتني لأكرمتك و المعنى: أنه امتنع إكرامى من

١. مغنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٦٠

٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني، ج ٤، ص: ٥١

٣. النحو الوافى مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة، ج ٤، ص: ٤٦١





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

أجل امتناع مجيئك. و قال سيبويه: (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره و هو يرجع إلى هذا المعنى؛ لأنه لم يقع الأول لم يقع الثاني»^١ (الخ)

و قال ابن الناظم :

«ولا شك أن ما قاله الشيخ^٢ في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو مما قال النحويون ، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح واف بشرح معنى لو، وهو الذي قصد سيبويه ، رحمه الله ، من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره ، يعني أنها تقتضى فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.»^٣ (الخ)

وقال الصبان :

«قوله: (حرف لما كان سيقع) و هو الجواب (لوقوع غيره) و هو الشرط، أى لما كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير ... فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقتها على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول و تدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى، و منه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط ... و إن أوهم صنيع الشارح خلافه»^٤ (الخ)

و قال الدكتور علاء إسماعيل الحمزاوى:

«يقول ابن فارس: إنها "تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره، تقول: لو حضر زيد لحضرت، فامتنع هذا لامتناع هذا" ورجح ابن عقيل وابن هشام رأى سيبويه بأنها

١. الأصول فى النحو، ج ٢، ص: ٦٩

٢. يعنى أباه (راجع الجنى الدانى فى حروف المعانى (ص: ٢٧٥))

٣. أى ما كان يثبت ذلك الفعل لثبوته

٤. شرح التسهيل ج ٣ ص ٤٦٩

٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعيني، ج ٤، ص: ٥١





الرسالة اللويّة في امتناع لو الشرطيّة

حرف لما كان سيقع لوقوع غيره . ويرى الباحث أنه لا فرق دلاليا بين رأى سيبويه ومن تابعه من جهة ورأى ابن فارس ومن مثله من جهة أخرى ؛ فالذى كان سيقع لوقوع غيره هو ما لم يقع لعدم وقوع غيره، فكأنه امتناع لامتناع.»^١
(الخ)

و العجيب ان مستمسك الشلوبيين ايضا على ما قال استاذنا الحسينى مد الله حياته بالعلم هو قول سيبويه حيث لم يذكر الامتناع صراحة . قال فى الهمع:

«(و قال) أبو على (الشلوبين) و ابن هشام (الخضراوى): إنها لا تفيد الامتناع بوجه ... بل هى (لمجرد الربط) أى: ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق فى الماضى... إذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه فى بيان معناها»^٢ (الخ)

فالذى ينقص فى هذه المعركة هو ان ياتى ابن الحاجب يدعى موافقة سيبويه لقوله!!

١-٢-٥-٤. ما الذى يقوله سيبويه على الصحيح؟

و آخر ما تحصل لى و الله اعلم ان سيبويه على القول الثانى اى قول ابن هشام، غير ان عبارته يختلف عنه اختلافا سهلا. و ذلك لان معنى قوله [حرف لما كان سيقع لوقوع غيره]: انها حرف لجواب كان سيقع ذاك الجواب لوقوع الشرط فيدل قوله ان وقوع الجواب كان متوقعا و المتوقع غير واقع اى ان الجواب ممتنع فهذا رد قاطع على الشلوبين و امثاله . فالإتيان بـ كان للاحتراز عن إن فإنها لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره و بالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع و لا هو واقع فى ذلك الوقت^٣. و الان ياتى دور سائل يسئلنا فكيف نفى الشرط ؟ و كذا

١. السلب ومظاهره فى العربية (دراسة تطبيقية على رواية شجرة البؤس) ص: ٤٨-٤٧

٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى النحو، ج ٢، ص: ٣٨٤

٣. حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعينى، ج ٤، ص: ٥١





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

بالنسبة الى عبارة ابن هشام المتقدم ذكرها هناك ابهام ان لو كيف تنفي الشرط؟ و الحال ان المتوقع هو الجزاء فبالتالى ان المنفى ايضا هو الجزاء فلماذا انه يقول: (و أما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها دالة على امتناع شرطها، و الجواب أنه مفهوم من قوله «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع.»^١ (الخ))؟

و الاجابة عن هذا كله :تطلب مقدمه مختصرة : و هي ان النفي اذا دخل على كلام مقيد ، يرجع على القيد الاخير اى الغالب انه اذا ينفي الفعل و هو مقيد باى من المفاعيل او غيرها فلا يكون مطلق الفعل منفيا بل ان المنفى هو الفعل المقيد. ففي قوله تعالى { يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى }^٢ ليس مطلق الصلاة ممنوعا بل الممنوع هي صلاة مقيدة بحال السكر و كذا ما روى عن ابي عبدالله الامام الحسين عليه السلام : { وَ أَنَّى لَمْ أُخْرَجْ أَشْرًا ... }^٣. فاذن يفهمنا قول سيبويه ان الجواب ممتنع فى حين وقوع الشرط و ليس ممتنعا على الاطلاق .

لا تقل : انه هنا ليس الامر كذلك ولم تدخل النفي فى القيد الاخير بل يرجع على الفعل نفسه كقول الخطيب فى المفتاح : [لم ابالغ فى اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه^٤] (الخ) فقد قال التفتازانى تحته : [(تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا]^٥ (الخ) و الحاصل كما قال عصام الدين فى الاطول^٦ انه ليس ليس القيد فى عبارة الخطيب للمنفى بل للنفي فلا يدخل النفي فى القيد . فنحمل عبارة سيبويه ايضا على هذا المعنى .

١. معنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٦٠

٢. النساء : ٤٣

٣. بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج ٤٤، ص: ٣٢٩

٤. اى تناوله

٥. كتاب المطول و بهامشه حاشية السيد ميرشريف، ص: ١١

٦. نفس المصدر

٧. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ج ١، ص: ١٥٢





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

لانا نقول : لا يمكن هذا المعنى في قول سيبويه لان القيد في قول سيبويه (و هو قوله : لوقوع غيره) لو كان للنفي كما في قول الخطيب لكان المعنى :قد امتنع لوقوع الشرط الجواب . و هذا المعنى فاسد كما هو واضح (لان الجواب ليس ممتنعا بسبب وقوع الشرط او عند وقوعه بل انما هو ممتنع لعدم وقوع الشرط)و لكن على قول ابن هشام ان القيد للمنفي فيرجع النفي على الجواب المقيد لا على مطلق الجواب فالمعنى : قد امتنع الجواب الذى كان يحصل بسبب وقوع الشرط او عند وقوعه . واما مطلق الجواب فيمكن ان يكون ممتنعا م غير ممتنع.

و دعوى اتحاد قول الجمهور و سيبويه باطل لان في قول الجمهور نفيين اثنين .فقولهم، يكون في قوة القول بان لو حرف لما لم يقع لعدم وقوع غيره . فنوافق الصبان ان هذه العبارة الاخيرة تساوى قول الجمهور و لكن لا نقبل منه ان هذه هى عبارة سيبويه بل ما يفهم من قول سيبويه ، هو ان لو حرف لما لم يقع لوقوع غيره فلا نكرر النفي . لان الكلام المتوقع انما هو متوقع بتمام قيوده فليس المتوقع فى كلامه: وقوع مطلق الجزاء بل المتوقع: وقوع الجزاء الذى يكون لوقوع غيره . اذن على هذا ان المنفى ايضا هو الجزاء بالقيد السابق . فتقدير كلام سيبويه : انها لما لم يقع لوقوع غيره و كما سبق لا يمكننا هنا ارجاع النفي على الفعل فحسب بل النفي للفعل المقيد. بعبارة اخرى ان القيد هنا للمنفي. لا للنفي اى لم يكن الوقوع من الجزاء الذى كان يحصل لوقوع الشرط. اى لم يقع الشرط و لم يقع القدر المساوى من الجزاء. و هذا هو قول ابن هشام حيث ادعى موافقه سيبويه لرايه.

هذا و الذى اثبتنا انما هو قول سيبويه ! و لكن ما هو صحيح الاقوال ام على الاقل ما اصحها؟ فانها مسئلة تتطلب التصفح عن المبحث الآتى!

٢. مناقشة فى اختيار حق القول





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

قد وعدنا التعرض بغريلة الآراء و رد بعضها ثم اختيار الحق فيها . فها نحن الان بموضع الوفاء ، فنبدأ ان شاءالله بالشلوبين ثم نستفسر التعاليل و نستكمل البحث . هذا و لم نأت في ذا المبحث بنص عباراتهم لانه ليس هنا شأننا التدخل في هذه الامور بل كنا في المبحث السابق على تلك المهمة لا الان . فربما نذكر مقالاتهم بمضمونها لا بعينها .

٢-١. رد قول الشلوبين!

فاعلم ان ما جاء به ابن هشام و غيره في رده يتلخص في امرين : ١- ان امتناع الشرط في لو كالبديهي فكل من سمع : [لو فعل] و لو كان صبيا فهم عدم وقوع الفعل . ٢- جواز الاستدراك بعد لو و شرطها في كل ما استعملت لو هذه.

و الصحيح كما قال الاستاذ الحسيني افادنا الله من علمه ان ذلك لا يكفي في رده لان الشلوبين قد تمسك بقول سيويه كما تقدم فلهذا سيطل رأيه بما مضى في تبين قول سيويه .

٢-١-١. تنبيه

قد وقع الهفوتان في كلام السيد علي خان رحمه الله عليه ؛ مرة في نقل قول ابن هشام و مرة في فهم مراده. فانه قال في الحدائق :

«قال ابن هشام الأنصاري: و هذا الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي... و لهذا جاز استداركه، فتقول: لو جاءني زيد لأكرمته، لكنّه لم يجيء.»^٢ (الخ)

١. اى الشلوبين و الخضراوى

٢. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة، ص: ٨٩٧





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

و هذا ليس استدلال ابن هشام بل فعلا انه ليس بتعليل . لان مجرد جواز الاستدراك لا يفيدنا فقد يجوز الاستدراك ايضا في ان الشرطية و غيرها مع انها لا تعتبر نافية او حرف امتناع. فان الذى يميز لو من سائر الادوات هو كونها دائم الجواز لاتيان الاستدراك بعدها فهذا هو الميز الرئيس . فلهذا قال ابن هشام ما هذا نصه:

«و لهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف

الاستدراك»^١(الخ)

اما سهوه فى فهم مراد ابن هشام فقوله:

«و عبارة ابن مالك فى التسهيل: لو حرف شرط، يقتضى امتناع ما

يليه و استلزامه لتاليه. قال ابن هشام: و هذه أجود

العبارات.»^٢(الخ)

فان ابن هشام لم يقل هذا بل الامر بالعكس فقد اورد فى المغنى إشكالا على كلام ابن مالك فى الكافية الشافية ثم على كلامه فى التسهيل. فلا واحد من قوله يعجبه ! فقال فى المغنى:

«و قول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال، و يلزم لثبوته

ثبوت تاليه...نعم فى عبارة ابن مالك نقص؛ فإنها لا تفيد أن

اقتضاءها للامتناع: فى الماضى، فإذا قيل «لو حرف يقتضى فى

الماضى امتناع ما يليه و استلزامه لتاليه» كان ذلك أجود

العبارات.»^٣(الخ)



١. مغنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٥٦

٢. الحدائق الندية فى شرح الفوائد الصمدية، ص: ٨٩٧.

٣. مغنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٥٩-٢٦٠





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

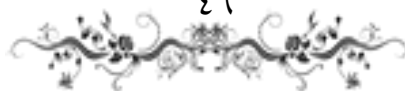
فكما ترى انه استشكل اولا على كلام ابن مالك في الكافية صراحة بان عبارته لا تدل على كونها في الماضي . ثم اورد الاشكال نفسه على التسهيل كناية و تعريضا حيث جاء بعبارة التسهيل باضافة قيد (في الماضي) كي ينبهنا على نقص عبارته.

٢-٢. الرد على ابن الحاجب!

اما ابن الحاجب و تابعوه فلهم ايضا تعليلا . قال ابن الحاجب في الايضاح:

«و ظاهرها الدلالة على أنّ الثاني متنف، فيلزم منه انتفاء الأوّل ضرورة أنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء السبّب، و ظاهر كلام النحويّين في قولهم: لو: حرف يدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره أنّهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط ... و ما ذكرناه أولى، لأنّ انتفاء السبّب لا يدلّ على انتفاء المسبّب، لجواز أن يكون ثمّة أسباب أخرى، و انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء كلّ سبب، فصحّ أن يقال: إنّها يمتنع فيها الأوّل لامتناع الثاني ، لأنّ الثاني هو المسبّب، فيدلّ انتفاؤه على انتفاء السبّب، ألا ترى إلى قوله تعالى: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، فإنّما سيق للدلالة على انتفاء التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد، فدلّ امتناع الفساد على امتناع الآلهة، لأنّ امتناع تعدّد الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين: أحدهما: أنّه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الآية و الآخر: أنّه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك، و إن لم يكن تعدّد في الآلهة، لأنّ المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السّموات و الأرض عن حاله التي هو جار عليها في العادة، و ذلك جائز أن يفعله الله تعالى و إن انتفى تعدّد الآلهة»^١ (الخ)

١. الإيضاح في شرح المفصل، ج ٢، ص: ٢٤٠-٢٣٧





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

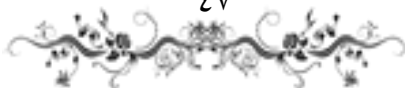
أما قوله في رد الجمهور فسياتي نقد عبارتهم و لسنا نتعرض عليه الان و اما قوله السبب و المسبب ففيه ضعف لما قاله الرضى من ان الشرط ليس يجب ان يكون سببا فالجيد ان يقال ان الشرط لازم و الجواب ملزوم. و اما ما احتج به لدعم رأيه من التعليل فلا صحة فيه لان قوله : [ظاهرها الدلالة...] انما هو مجرد الدعوى و لم يسنده بشيء. نعم ! لم اقل ان (لو) لا تدل على امتناع الجزاء و لكن ليس هناك في كلامه ما يثبته . و ما قاله من ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب و ان مساق الآية يقتضى كذا و كذا ؛ ايضا باطل فان هناك خلطا بين ما يدل عليه اللفظ وما يستفاد من السياق و القرائن . فقد يمكننا ان نبني القياس الاستثنائي بان الشرطية ايضا فنقول : ان كان فيهما آلهة فسدتا . فعليه ان يقول : ان الشرطية ايضا تدل على امتناع الجواب ثم الشرط فهي حرف امتناع الاول لامتناع الثانى !! فالحق ان ما يفهمه ابن الحاجب فى الآية من امتناع الجواب بلا واسطة : هو بسبب مشاهدته الخارج بلا فساد . و ما هذا الا شىء خارج عما تدل عليه لو. فاذن لا فرق فى الدلالة على القياس الاستثنائى بين لو و إن . الا انه قد استعملت فى الآية (لو) حتى تدل على الاستحالة و هذا كثير شائع بان يفرض فرضا مستحيلا لمقام الجدل فتقول لخصمك : سلمنا لو كان هذا على الفرض المحال صحيحا لكان كذا و كذا.



فالحاصل ان الآية انما سيقت كما قال للاستدلال على نفي التعدد بنفي الفساد بيد ان لو ايضا على وضعه و ان المساق بالسياق. و الشاهد على كلامنا كما فى المغنى ان قوله لا يجرى فى كل الموارد فنحو (لو جئتنى لاکرمتک) ليس ملائما لقوله.

٢-٢-١. تنبيه

ذلك الذى رايته فى عبارة ابن الحاجب من رده الجمهور، يبين خطأ من قال : [ان ابن مالك هو اول من نبه على غلطة الجمهور و ردّهم] فان ابن الحاجب متقدم (ابن





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

الحاجب: ٥٧٠ - ٦٤٦ هـ / ابن مالك: ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) و يدلّك على ذلك نكته على مقدمة ابن الحاجب.

٢-٣. نقد قول الجمهور

اما قول الجمهور فواضح الفساد بمواضع ، جاء بكثير منها الشيخ السبكي^١. نحو قوله تعالى: { وَ لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }^٢ و { وَ لَوْ أَنَّ نَزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَ كَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ }^٣ و { وَ لَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا }^٤ و { إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَ لَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ }^٥ و ... وكذا ما نسب للنبي صل الله عليه و آله في بنت أبي سلمة «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلّت لي، إنها لابنة أخي من الرّضاعة»^٦.

فكما قال ابن هشام انه اذا انتفى شيء ثبت نقيضه . و ليس ثبوت نقيض الجواب في الآي المذكورة بمرضى . فلا امتناع هنا للجواب و سبب ذلك كما مضى في كلام ابن الحاجب ان انتفاء الملزوم لا يوجب انتفاء اللازم كما لا يخفى . و قد اطالوا الكلام في مكافحة الجمهور بما ليس يخصنا من البحوث الاصولية و... فقد تركناها لمن له التوسع اكثر من بضاعتنا المزجاء^٧.

١. راجع : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج ١، ص: ... - ٣٤٠

٢. لقمان: ٢٧.

٣. الأنعام: ١١١.

٤. الأحزاب: ٢٠.

٥. يونس: ٩٦، ٩٧.

٦. مغنى اللبيب، ج ١، ص: ٢٦٠

٧. و مما يمكن المتطوع البحث عنها : الخلاف بين ابن هشام و السيوطي في استعمالات لو





٢-٣-١. الجمهور يدخل في المعركة ثانية بعد الانسحاب و الهزيمة

الى هنا قد انتهى ما جىء به لتخطئة الجمهور في كلام ابن الحاجب و ابن مالك و ابن هشام و ابناء الآخرين و لكن قد يقال لا تخطئوا الجمهور! بل انتم انفسكم المخطئون فان الجمهور لم يكونوا صبايا . فليس هناك فارق بين قولنا(معاشر المحققين) و بين قول الجمهور فالذى قد عنى الجمهور بامتناع الجواب ايضا، انما هو امتناع القدر المساوى (اى الجواب الذى كان يحصل بسبب الشرط) لا مطلق الجواب و انما الاهمال في عباراتهم لا في اعتقادهم فان الجمهور المساكين كانوا في زمن قديم قديم حقا ،لايتبين فيه الادب مبسوطا ، بل انما كان يعتنى بالنحو اجمالا و اختصارا فهذا ليس ذنبهم ! فلم يكشفوا عن قصدهم لانهم لم يكونوا يطنبون و من ذلك انك لم تَرَ في العين للخليل رحمه الله كلاما في لو الشرطية على الاطلاق بل انما ذكر لو التمنية^١ فانه لا ينكر لو الشرطية بل الاجمال دفعه الى ذلك. هكذا قرره الاستاذ الحسينى مد ظله العالى . و هذا التلفيق قد حاول بدرالدين لاثباته في شرح التسهيل و استحسنة المرادى في الجنى و الاشمونى في الالفية و كثيرون غيرهم . و يتحصل على ما قالوا ان الجمهور إما قصدوا الغالب او الفهم العرفى و إما كان كلامهم في تقدير المحذوف. و ايا ما تختار فان قول الجمهور نفس قول المحققين !



٢-٤. ابن هشام لم يعد طليقا سليما من الاعتراض (المحققون في مرمى التنقيح)

ان رأى ابن هشام و المحققين برىء من كثير من الاستشكالات و لكن قد يرد عليهم ان انتفاء القدر المساوى اى القدر المشترك يشكل في نحو آية الاقلام^٢ و حديث بنت ابي سلمة^٣ و نحوهما و ايضا لا علية في اكثر الامثلة حتى نقول ان العلة مساوية او اعم او غير ذلك . نعم ! اذا ننظر بنظارة العقل فليس هناك اختلاف بين آية الاقلام و بين

١. فقال: [لو: حرف أمنيّة] راجع: العين ٨ / ٣٤٨

٢. ص ٢٤

٣. ص ٢٤





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

قولك لو جئتني لآكرمتك من جهة امتناع الجواب فانك لو تقول في المثال الثاني ان الاكرام الذي كان للمجىء متنف اي القدر المساوي فالايّة فيها الامر كذلك فانه قد انتفى عدم نفاذ الكلمات الذي مقارن بكون الاشجار اقلاما اي لم يقع بعد و هذا ليس بمعنى ان الكلمات قد نفدت بل انها من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع. فيصح ان يقال: (لم يقع عدم نفاذ الكلمات المقارن بكون الاشجار اقلاما) ولا يصح ايجابه بان يقال قد نفذ الكلمات نفادا مقارنا بكون الاشجار اقلاما لان الموضوع فيه معدوم. كما يصح قولك : ليس ابو عيسى على نبينا و آله و عليه السلام له الجنسيّة دون قولك ابو عيسى له عدم الجنسيّة .

ولكن كل ذلك غير متفاهم غير متبادر عند العرب و لا شك ان بحثنا بحسب اللغة لا العقل . و اللغة هي ما يتبادر من الالفاظ عند اهلها فالمنطوق هو ملاك الامر هنا لا المفهوم الموافقة او المخالفة فان ذلك ليس ما تدل عليه لفظ لو. ثم ان فهم الامتناع من اكثر الامثلة كالبيدهي فكما علل ابن هشام على امتناع الشرط ببداهته نحن ايضا نعلل على امتناع الجواب ببداهته فهذا هو ما يفهم من كلام الجمهور بلا تقدير و تكلف .



٢-٥. خطوات أخيرة الى الصواب

فلو تأملت لترى كل الموارد يمتنع فيها الجواب الا بعضا يمكن جمعه في اسلوب واحد و هو استعمال لو هذه مع لفظ «ايضا» او «رغم ذلك» او نحوهما. فانما لا امتناع للجواب في هذا الاسلوب. و لتوضيح ذلك انظر في هاتين العبارتين :

- لو كنت تدرس ما فشلت !

- لو كنت تدرس ايضا ما فشلت !

فالعبرة الاولى تقولها حينما قد فشل مخاطبك و انت تعظه و تنصح له والثانية تقولها عندما كان مخاطبك عبقريا لم يدرس و مع ذلك قد نجح في الاختبار فتشجّعه في





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

الدرس و الجد ، كى يتطور و يترقى اكثر . فكما ترى قد تقلب المعنى باضافة القيد المذكور فالعبارة الاولى لا شك فيها ان الجزئين ممتنعان و الثانية واضح فيها عدم امتناع الجواب . فاذا تدبّر تجد كل ما لا امتناع فيه ، هو من قبيل العبارة الثانية الا انه اكثر ما يحذف لفظ «ايضا» و نحوه دون معناه اى يبقى المعنى على حاله و يقدر اللفظ فيتوهم ان (لو) لا تدل على امتناع الجواب.

فالحسن ان نترك لو على ما يفهم منها من امتناع الجزئين ثم نجعل الاسلوب الاخير قسما برأسه فنقسم لو الشرطية الماضوية كما فعله السامرائى والجمامى (باختلاف ما) على قسمين : ١- قسم يدل على امتناع الثانى لامتناع الاول ٢- و قسم لا دلالة فيه على امتناع الثانى بل انما يدل على امتناع الاول و التعليق و هذا ما تستعمل فيه لو مقيدة بـ ايضا او نحوها . و عليه كثير من المواضع التى استعملت فيه لو الوصلية!

٣. الخاتمة

اما بعد فقد اردت ان اجمع مسائل تتعلق بـ لو الشرطية لم اقدر ان اطرحها خلال المبحثين الماضيين فافردت لها مبحثا.

٣-١. غلطة الشاطئ بألف! (من المزالق النحوية : دخول الفاء فى جواب لو)

من الغرائب ان من اكابر العلماء هناك كثيرون يدخلون الفاء فى جواب لو و ليس هذا الا سهوا شائعا لانه ممنوع الا فى الشذوذ. جاء فى المطول :





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

«و لو سلم فالمعنى انه عربى الاسلوب و النظم و لو سلم فباعتبار الاعم الاغلب»^١
(الخ)

و فى جواهر الكلام ذلك الكتاب الفقهى العظيم :

«ثم أنه لو كان هناك ما اختبر بالوزن فبلغ المقدار المعلوم و لكنه بالمساحة لا يبلغ و بالعكس فهل تجرى عليه أحكام الكرية أولاً؟ و الظاهر ان المساحة على المشهور تزيد على الوزن فى المشهور فما معنى هذا التقدير؟»^٢ (الخ)

و فيه :

«المسألة (الثانية) لو ذكرت الوقت و نسيت العدد ففيها صور أربع:....»^٣ (الخ)

و ايضا :

«و لو سلم ففيها الخاص المقدم عليها»^٤ (الخ)

و ما اكثر هذا الخطا فى قولهم « لو سلم... » كما فى كلام التفتازانى . و نحوه عبارة ابن هشام فى المغنى :

«وَلَوْ سَلِمَ قَوْلُ الْفَرَاءِ فَلَا يَسْلَمُ أَنْ الْحِسْبَانَ فِي الْآيَةِ ظَنُّ بِلِ اعْتِقَادِ وَجْزَمِ»^٥ (الخ)

و فى الاوضح :

«قالوا: لو سلمنا بأن الاسم الذى دخلت عليه "من" هو الفاعل، فلا نسلم بأنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل»^٦ (الخ)

١. كتاب المطول و بهامشه حاشية السيد ميرشريف، ص: ١٧

٢. جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ١، ص: ١٨١

٣. نفس المصدر ج ٣، ص: ٣٠٥

٤. نفس المصدر ج ٦، ص: ١٢٠

٥. مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٧٩٢)

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣ / ٢٢)





الرسالة اللويية في امتناع لو الشرطية

و الطريف انه نفسه قد حكم في موضع آخر من المغنى ، بضعف وقوع الفاء في جواب لو حيث ذكره بـ قيل . و الى ندوره و قلته قد أشار كثيرون و الذى وقع منه في الفصيح هو شعر قد يسع غير ذلك من التركيب اى يحتمل غيره و لا يثبت ضابط بما فيه الاحتمال (اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال) فالذى يبدو ان وقوعها في جواب لو مضطرب غير ثابت في كلام العرب. فكيف يجرؤ هولاء المتأخرون ان يقيسوا عليه و يستعملوه بكثرة . فانك تجده في كتبهم بغزارة و لم اذكر منه الا مثقال ذرة!

٢-٣. لا اوراق جنسية لـ لو فانها مجهولة النسب

لو حرف شرط ام لا ؟ انها مسئله اجتلبت النقاش بين اصحاب الخلاف . قال السيد فى الحدائق:

«اختلف فى عدّ لو المذكورة من حروف الشرط. قال الزمخشريّ و ابن مالك لو حرف شرط، و أبى قوم تسميتها حرف شرط، لأنّ حقيقة الشرط أنّما يكون فى الاستقبال، و لو إنّما هى للتحقيق فى الماضى، فليست من أدوات الشرط، قاله المرادىّ فى الجنى الدانى، و الأوّل هو المشهور، و لذا سماها المصنّف شرطية.»^١ (الخ)

حكاية غريبة

هناك بيتان من شواهد لو بحكاية ذكرها السيد :
و لو أنّ ليلي الأخيلية سلّمت علىّ و دونى جندل و صفائح
لسلّمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدى من جانب القبر صائح

زقا بزاء و قاف: صاح، و الصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول، إذا بلى بزعم الجاهلية، و يتصحّف على كثير زقا برقا براء مهملة، و الصواب ما ذكرناه، من غريب ما يحكى أنّ ليلي الأخيلية هذه مرّت بقبر توبه صاحب هذا الشعر فوقفت عليه، و سلّمت، و قالت: لم أعهدك يا توبه كاذبا أ لست القائل : و لو أنّ ليلي الأخيلية سلّمت...

١. الحدائق الندية فى شرح الفوائد الصمدية، ص: ٨٩٩





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

و قد سلّمت فأين ما قلت؟ فيينا هي كذلك إذا طائر كان هناك فأحسنّ بالبعير ففرّ طائرا يصيح، فنفر البعير، فسقطت ليلي من عليه ميتة، و دفنت إلى جانبه.^١

٣-٣. الكلمة الاخيرة

و قد كنت أودّ لو ابحت عن كل آية من القرآن استعملت لو فيها و ابين عددها و عدد لو الشرطيّة الماضويّة منها و قد بدأت بمحاولات مبدئية و لكن قد ضيقني الوقت والاطالة، فلم اوفق ان أوّديه . فنسئل الله التوفيق و اليه نيب.

الزبده

انه هناك في دلالة لو الشرطيّة الماضويّة على الامتناع أقوال خمسة :

الف. انها تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط

ب. حرف يدل على التعليق في الماضي و امتناع الشرط فحسب

ج. حرف لا يدل على الامتناع في شيء

د. يدل مرة على امتناع الشرط لامتناع الجواب و احيانا لا يدل على شيء من الامتناع

ه. انها تدل على امتناع الجزاء لامتناع الشرط احيانا و في بعض الاحيان غير دالة على شيء من الامتناع و قال سيبويه: [و أمّا لو فلما كان سيقع لوقوع غيره .] و كلامه يوزن انه على القول الثاني.

و الحق والله اعلم ان لو كما في القول الخامس على قسمين مشتركين اشتراكا لفظيا :
١- قسم يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول ٢- و قسم لا دلالة فيه على امتناع الثاني بل انما يدل على امتناع الاول و التعليق و هذا كله اسلوب واحد و هو ما تستعمل فيه لو مقيدة بـ «ايضا» او نحوها. و عليه كثير من المواضع التي استعملت فيه لو الوصلية !! من المزالق النحوية : دخول الفاء في جواب لو و الصحيح انه لا يثبت من كلامهم.

١. الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، ص: ٩٠٠





المآخذ

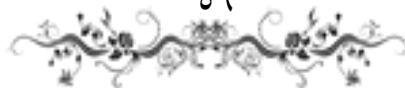
١. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، جزءان، دار سعدالدين - دمشق - سوريه، الطبعة: الأولى.
٢. ابن السراج، محمد بن سري، الأصول في النحو، جزءان، مكتبة الثقافة الدينية - قاهره - مصر، الطبعة: الأولى.
٣. ابن عربشاه، ابراهيم بن محمد، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، جزءان، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
٤. ابن عصفور، على بن مومن، شرح جمل الزجاجي، ٣ أجزاء، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
٥. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ٣ أجزاء، ذوى القربى - قم - ايران، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ ق.
٦. _____، شرح الكافية الشافية، جزءان، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
٧. ابن مالك، محمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، جزء واحد، ناصر خسرو - تهران - ايران، الطبعة: الثانية، ١٣٦٢ هـ ش.
٨. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ١٥ أجزاء، دار صادر - بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ ق.
٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغنى اللبيب، جزءان، مكتبة سماحة الشيخ المرعشى النجفى (ره) - قم - ايران، الطبعة: الرابعة.
١٠. _____، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٤ أجزاء، دار الجيل - بيروت - لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٩٧٩.





الرسالة اللوئية في امتناع لو الشرطية

١١. الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن للأخفش، جزءان، مكتبة الخانجي - قاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ ق.
١٢. الأزهرى، محمد بن احمد، تهذيب اللغة، ٨ أجزاء، برنامج المكتبة الشاملة، موقع الوراق (<http://www.alwarraq.com>).
١٣. الاصفهاني، المجلسي الثاني، محمد باقر بن محمد تقى، بحار الأنوار، ١١١ جزءا، دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ ق.
١٤. الأنبارى، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، جزءان، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ ق.
١٥. البطليوسى، عبدالله بن محمد، الحل فى شرح أبيات الجمل، برنامج المكتبة الشاملة، موقع الوراق (<http://www.alwarraq.com>).
١٦. التفتازانى، مسعود بن عمر، كتاب المطول و بهامشه حاشية السيد ميرشريف، جزء واحد، مكتبة الداورى - قم - ايران، الطبعة: الرابعة.
١٧. الجامى، عبد الرحمن بن احمد، شرح ملا جامى على متن الكافية فى النحو، جزءان، دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
١٨. الجوارنة، يوسف عبد الله، بحوث فى اللغة، جزء واحد، برنامج المكتبة الشاملة، المصدر: اتحاد كتاب العرب.
١٩. حسن، عباس، النحو الوافى مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياء اللغوية المتجددة، ٤ أجزاء، ناصر خسرو - تهران - ايران، الطبعة: الثانية، ١٣٦٧ هـ ش.
٢٠. الحمزاوى، علاء إسماعيل، السلب ومظاهره فى العربية دراسة تطبيقية على رواية شجرة البؤس، قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة المنيا، برنامج المكتبة الشاملة.
٢١. الرازى، أحمد بن فارس، الصحاح فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها، جزء واحد، الناشر: محمد على بيضون، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ق.





الرسالة اللويّة في امتناع لو الشرطيّة

٢٢. رضى الدين الاستر آبادى، محمد بن حسن، شرح الرضى على الكافية، ٤ أجزاء، مؤسسة الصادق للطباعة و النشر - تهران - ايران، چاپ: ١، ١٣٨٤ ه.ش.
٢٣. الزبيدى، الحنفى، محب الدين، سيد محمد مرتضى الحسينى، تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٠ جزء، دار الهداية، برنامج المكتبة الشاملة.
٢٤. الزجاجى، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، جزء واحد، دار الفكر - دمشق - سورية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ ه.ق.
٢٥. _____، حروف المعانى والصفات، جزء واحد، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤ م.
٢٦. السامرائى، فاضل صالح، معانى النحو، ٤ أجزاء، مؤسسة التاريخ العربى، نشر كمال الملك، الطبعة: الاولى، ١٤٣٤ ه.ق.
٢٧. السبكي، على بن عبد الكافى، عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح، جزءان، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، الطبعة: الاولى.
٢٨. السكاكى، محمد بن أبى بكر، مفتاح العلوم، جزء واحد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ ه.ق.
٢٩. سيويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ٤ أجزاء، مكتبة الخانجى - القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ ه.ق.
٣٠. السيوطى، عبد الرحمن بن ابى بكر، الأشباه و النظائر فى النحو، ٤ أجزاء، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
٣١. _____، همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى النحو، ٣ أجزاء، دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان، الطبعة: الاولى.
٣٢. الصبان، محمد بن على، حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك و معه شرح الشواهد للعينى، ٤ أجزاء، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، الطبعة: الاولى.





الرّسالة اللّويّة في امتناع لو الشرطيّة

٣٣. الفراء، يحيى بن زياد، معانى القرآن، ٣ أجزاء، دار المصرية - مصر، الطبعة: الاولى، بي تا.
٣٤. الفراهيدى، الخليل بن أحمد، العين، ٨ أجزاء، دار ومكتبة الهلال، برنامج المكتبة الشاملة.
٣٥. المدرس الافغانى، محمد على، الكلام المفيد للمدرس و المستفيد فى شرح الصمديّة، جزء واحد، هجرت - قم - ايران، الطبعة: الاولى، ١٤٠٣هـ ق.
٣٦. المدنى، عليخان بن احمد، الحدائق النديّة فى شرح الفوائد الصمديّة، جزء واحد، ذوى القربى - قم - ايران، الطبعة: الاولى.
٣٧. المرادى، ابن أمّ قاسم، الجنى الدانى فى حروف المعانى، برنامج المكتبة الشاملة، موقع الوراق (<http://www.alwarraq.com>).
٣٨. النجفى، صاحب الجواهر، محمد حسن، جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ٤٣ جزء، دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤٠٤ هـ ق.



پښتونخوا ښکاريو علوم انساني و مطالعات فرانسې
پرتال جامع علوم انساني

